

أهمية منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في تحقيق مصداقية القوائم المالية من وجهة نظر محافظي الحسابات لولاية باتنة

زكية بن زروق طالبة دكتوراه الطور الثالث. جامعة الحاج لخضر. باتنة

أ.د. عمر شريف. جامعة الحاج لخضر. باتنة

الملخص

تتمثل الوظيفة التقليدية لتدقيق الحسابات في إضفاء المزيد من الثقة على القوائم المالية، حيث تشير الدراسات أن مناهج التدقيق قد تطورت عبر أربعة مراحل، حيث تتمثل الأولى في أن التدقيق كان يهتم فقط بفحص واختبار ما تتضمنه السجلات والقوائم المالية من عمليات وأرصدة، ثم انتقل إلى ما يسمى بالتدقيق التحليلي الذي يعتمد على استخدام المراجعة التحليلية وأسلوب العينات الاحصائية، وفي المرحلة الثالثة تطور إلى ما يسمى بمنهج مخاطر التدقيق الذي يميز مكوناته مخاطر الالتزام والرقابة والاكتشاف.

مقدمة

كون مهنة التدقيق هي عملية منظمة وهادفة تسعى للخروج بتأكيد معقول عن عدالة القوائم المالية، لذا فهي تقوم بخدمة العديد من الأطراف ذات العلاقة، حيث أن مهنة التدقيق تعتبر خدمة وضمان جودة المعلومات فإن إضفاء الثقة على القوائم المالية من أهم أهدافها التي تسعى إلى تحقيقها لذلك سعى العديد من الباحثين المتخصصين إلى ضرورة التوجه نحو منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال الذي هو محور دراستنا.

إشكالية البحث:

يقوم البحث على السؤال الرئيسي التالي:

كيف يمكن أن يساعد منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في دعم مصداقية القوائم

المالية؟

يتفرع عن السؤال الرئيسي جملة من الأسئلة بالشكل الآتي:

1- هل يؤدي تطبيق التدقيق في المخاطر التشغيلية إلى إضفاء الثقة على القوائم المالية؟

2- يهل يؤدي تطبيق التدقيق في مخاطر تكنولوجيا المعلومات إلى إضفاء الثقة على القوائم المالية؟

3- هل يؤدي تطبيق التدقيق في مخاطر البيئة الخارجية إلى إضفاء الثقة على القوائم المالية؟

فرضيات البحث:

- يؤدي تطبيق التدقيق في مخاطر البيئة الخارجية إلى إضفاء الثقة على القوائم المالية، من وجهة نظر محافظي الحسابات.
- يؤدي تطبيق التدقيق في المخاطر التشغيلية إلى إضفاء الثقة على القوائم المالية، من وجهة نظر محافظي الحسابات.
- يؤدي تطبيق التدقيق في مخاطر المعلومات إلى إضفاء الثقة على القوائم المالية، من وجهة نظر محافظي الحسابات.

أهمية البحث

يستمد هذا البحث أهميته من الحاجة إلى توافر أساس يمكن الاستناد إليه في تقديم حلول مستقبلية ملائمة يتمثل في تبني منهجي تدقيق جديد يتسم بالكفاءة والفاعلية يشمل كافة المواطن، وذلك من خلال استخدام مداخل جديدة تقوم على أساس تقدير أوسع للمخاطر وفهم أعمق لبيئة الجهة الخاضعة للتدقيق تكفل بتوافر مصادر بيانات فاعلة لمتخذي القرارات الاستثمارية، بما فيها القوائم المالية التي يتم إعدادها واعتمادها من قبل المهنيين، خاصة في ظل ندرة الدراسات والبحوث التي تناولت المواضيع المتعلقة بهذا المنهج.

هدف البحث

يحاول هذا البحث تقييم فاعلية منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال في إضفاء الثقة على القوائم المالية من وجهة نظر محافظي الحسابات، ويقدم دراسة ميدانية مطبقة على عينة مسحوبة من مجتمع محافظي الحسابات. ويعتمد البحث في تحقيق ذلك على توظيف نموذج نظري يقدم عدداً من المؤشرات التي سوف يتم الاستناد إليها عند إجراء الدراسة الميدانية. ترتبط هذه المؤشرات تحديداً بمدى وضوح المنهج وكفائته وشموليته لتدعيم مصداقية القوائم المالية.

منهجية الدراسة

تقتضي طبيعة المنهجية البحثية المستخدمة اختبار الفرضيات السابقة الذكر، وعلى ذلك فسيتم الاعتماد عند إجراء الدراسة الميدانية - والتي سيتم من خلالها جمع البيانات المطلوبة - على استخدام استمارة استبيان تم تصميمها بما يتلاءم مع مضمون هذه الفرضيات تمهيداً لاختبارها وتحليل ومناقشة النتائج إحصائياً.

وقد تم تحديد مجتمع البحث في محافظي الحسابات. وسيتم الاعتماد على أسلوب الاختيار العشوائي في تمثيل عينة من هذه الفئة. وفيما يتعلق بأساليب تحليل البيانات التي من المنتظر أن تفرزها قائمة الاستبانة المستخدمة، سيتم استخدام مجموعة من الأساليب والاختبارات الإحصائية من خلال برنامج SPSS20

الإطار النظري

1- منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال

تواجه المؤسسات اليوم بيئة أعمال معقدة المعالم ومضطربة التوجهات وعلى درجة عالية من التركيب، التغير والتعقيد نتيجة للتغيرات والتعديلات في القواعد والسياسات وأساليب العمل، إلى جانب العوامل البيئية الأخرى التي يؤدي تجاهلها عادة إلى تقليص فرص نجاح أية منظمة وهذا ما يجعلها في مرمى مخاطر متنوعة تتجاذبها من كل جانب وتجعلها تعمل في ظل ظروف تتميز بعدم التأكد والغموض وكذا التداخل في الأهداف والمصالح بين مختلف الفاعلين في هذه البيئة، الأمر الذي من شأنه أن يعرقل عملها واستمراريتها.

كون مهنة التدقيق هي عملية منظمة وهادفة تسعى للخروج بتأكيد معقول عن عدالة القوائم المالية، التي من شأنها أن تساهم عن مدى استمرارية المنظمة من عدمه فهي تقوم بخدمة العديد من الأطراف ذات العلاقة، الأمر الذي يتطلب من المدقق أن يدرك ويتفهم عمل المنشأة قيد التدقيق، وذلك في إطار أوسع من الموضوعات التقليدية المتضمنة في معايير التدقيق المستخدمة، ولفهم منهج التدقيق القائم على مخاطر الأعمال هناك ثلاث مداخل أساسية مكونة له وهي:

1-1 مخاطر بيئة التشغيل والنتيجة عن العمليات التشغيلية

يركز التدقيق الداخلي وفقاً للأهداف التقليدية على كشف الأخطاء والغش والتزوير في الدفاتر والسجلات المحاسبية حيث كان هدف التدقيق قاصراً على التأكد من الدقة الحسابية للدفاتر

والسجلات وما تحوية من بيانات ومطابقة القوائم المالية مع تلك الدفاتر دون ابداء رأي في محايد حول أكثر من ذلك ومع تطور البيئة الاقتصادية والصناعية أصبح التدقيق الداخلي لا يلي التطورات الحاصلة ، لذا ظهر لما يسمى بالتدقيق التشغيلي الذي يعد أحد المفاهيم الحديثة للتدقيق الداخلي الحديث (1).

1-1-1 مفهوم التدقيق الداخلي:

يعد التدقيق الداخلي أحد الوسائل الفعالة للرقابة الداخلية ويعرف التدقيق الداخلي بأنه مجموعة من أوجه النشاط المستقلة داخل المشروع تنشؤها الإدارة للقيام بخدماها في التحقق من العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المالية و الإحصائية وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول واموال المشروع ، ان الخدمة التي يقدمها التدقيق الداخلي هي خدمة وقائية لأنها تحمي أموال المشروع فضلا عن دقة البيانات (2).

وعليه عرف التدقيق بأنه عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الاحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ، ثم توصيل نتائج ذلك إلى الاطراف المعنية(2) ، ووفقاً للمعايير المهنية الصادرة عن معهد المدققين الداخليين الخاصة بالتدقيق الداخلي الحديث عرف التدقيق الداخلي " IIA " في الولايات المتحدة الاميركية بأنه وظيفة تقييم مستقل داخل الشركة لفحص وتقييم أنشطتها وذلك كخدمة للشركة ، تقليدياً أهتم المدققين الداخليين بالنواحي المالية والحاسبية فقط إلا أنه أمتد ليشمل النواحي التشغيلية وبشكل مباشر أو غير مباشر فأن السجلات الحاسبية تعكس الانشطة التشغيلية، ويجب ان يتعامل المدقق الداخلي بشكل متوازن ومستقل مع كلا من النواحي المالية والتشغيلية ويجب ان يحقق المدقق الداخلي منافع ومزايا من وراء الربط ويجاد علاقات بين كلا من النواحي المالية والتشغيلية.(3).

وتأسيساً على ما تقدم يتضح ان آلية التدقيق الداخلي قد تغيرت بالشكل الذي يتلاءم مع التطورات الاقتصادية والصناعية فضلا عن اتساع نطاقه ليشمل الجوانب المالية والتشغيلية.

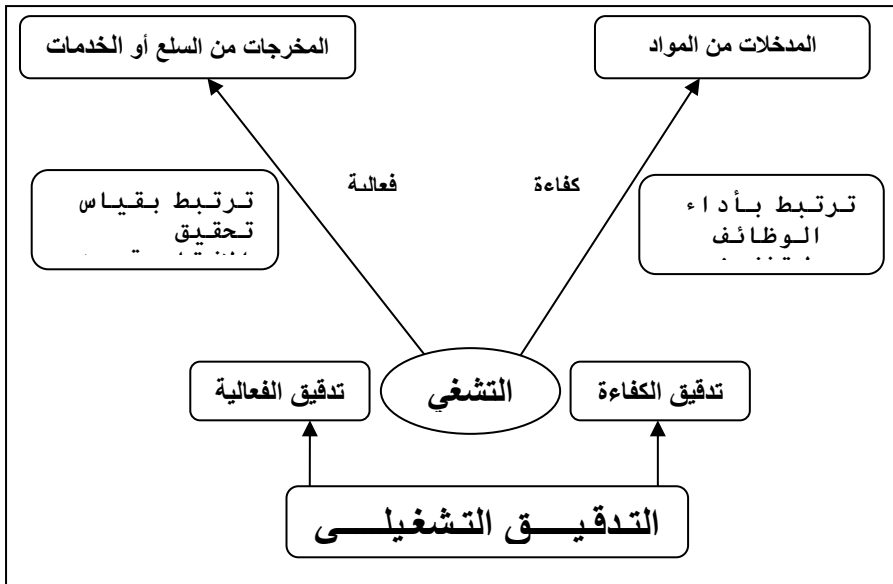
1-1-2 مفهوم التدقيق التشغيلي:

يعرف التدقيق التشغيلي بأنه فحص مستقل يشمل جميع جوانب ووظائف التنظيم وتشتمل على فحص منظم لكافة أنشطة الشركة أو لقسم معين وعلاقته بأهداف معينة(4) كما عرف على انه

فرع من التدقيق الداخلي ، لفحص كفاءة وفاعلية أنشطة الوحدة الاقتصادية وتقييم كل أنواع الأنشطة على مستوى المنظمة ، وبالتالي فالتدقيق التشغيلي يركز على الأنشطة، وتدقيق الأنشطة يرتبط بالوظائف مثل لماذا نسبة الوحدات المعيبة في الإنتاج مرتفعة، أو لماذا معدل دوران العاملين مرتفع ، وكل الأهداف تكون مشتركة للتدقيق التشغيلي هو تعظيم رفاهية المنظمة(5) .
وعرف التدقيق التشغيلي بأنه يتضمن الحصول على تقييم متقدم حول الكفاءة والفاعلية للأنشطة التشغيلية للمنظمة والمرتبطة بالأهداف المحددة .(6)

وتناول البعض التدقيق التشغيلي بأنه عبارة عن تدقيق منهجي منظم للإجراءات والطرق التي تتبع في تشغيل التنظيم أو جزء منه لتقييم الكفاءة والفاعلية في استخدام الموارد ، وبالتالي فالهدف من هذا التدقيق هو تقييم الأداء وتحديد أي المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتطوير في الأداء مع أبداء التوصيات الخاصة في ذلك ويسمى هذا النوع من التدقيق في بعض الأحيان بتدقيق الأداء أو التدقيق الإداري(6)

ويوضح الشكل التالي وصفاً لمفهوم التدقيق الداخلي وفقاً للمفهوم الحديث والمتمثل في التدقيق التشغيلي.



المصدر : Konrath . Larry, F. (Auditing : Arisk Analysis Approach) 5th edition , 2001 .

نلاحظ من خلال الشكل أن الكفاءة والفاعلية تستخدم لوصف التدقيق التشغيلي، بحيث أن الكفاءة تقدم رؤية لقياس المدخلات والتي ترتبط بالرقابة على التكاليف والمتعلقة بالأداء باتجاه تخفيض تكاليف الوحدة الاقتصادية، أما الفاعلية ينصب اهتمامها على المخرجات وتركز على قياس الإنتاجية في استخدام موارد الشركة وعلى مصطلح الربحية طويلة الأجل.

- الكفاءة: إن الكفاءة تعني القدرة على خفض أو تحجيم الفاقد في الموارد المتاحة للمنظمة، وذلك من خلال استخدام الموارد بالقدر المناسب وفق معايير محددة للجدولة، الجودة والتكلفة، أي الوصول إلى الأهداف المسطرة من خلال استخدام موارد المنظمة المتاحة بشكل أمثل يتطلب بلوغ الكفاءة و زيادة بحسن استغلال الموارد المتاحة دون اهدار.

(7)

و تحسب بالعلاقة التالية:

كفاءة = قيمة المخرجات / تكلفة المدخلات.

- الفاعلية: تتمثل في القدرة على تحقيق أهداف المنظمة من خلال حسن أداء الأنشطة المناسبة. بمعنى آخر هل يحسن العاملون و فرق العمل و المديرون أداء ما يجب أن يؤدي لتحقيق الأهداف أم هناك أنشطة أخرى تؤدي دون داع أو مبرر.

وتقاس الفعالية انطلاقاً من أهداف المؤسسة أي التقارب بين النتائج المحصل عليها والأهداف المسطرة، فالمسؤول الفعال هو الذي يستطيع الوصول إلى تحقيق الأهداف في الآجال المحددة

(7)

و تحسب بالعلاقة : الفعالية = الإنجاز المحقق / الإنجاز المحدد

الإنتاجية : وتتمثل في النتائج المحققة فعلا و الوسائل المستخدمة لبلوغها ويعرفها Male: بأنها ترتبط بين الفعالية في الوصول للأهداف والكفاءة في حسن استخدام الموارد لبلوغ الأهداف. فهي مقياس لأداء فرد أو قسم أو إدارة، أي هي تعبير عن قدر الناتج المحقق من استخدام قدر معين من المدخلات أو الموارد في فترة زمنية محددة.

1-2 مخاطر المعلومات الناتجة عن الاستخدام المكثف لتكنولوجيا المعلومات

لقد تطورت تكنولوجيا المعلومات في السنوات الأخيرة بشكل كبير مما أدى ذلك إلى استخدامها من قبل المؤسسة على اختلاف أنواعها في كافة عملياتها ويعود ذلك إلى المزايا التي تتمتع بها هذه التقنية من سرعة ودقة وإمكانية الوصول إلى كافة المستفيدين.

إلا أن إدخال تقنية تكنولوجيا المعلومات في أعمال كل مستوى من مستويات أنظمة المعلومات الإدارية ستصحبها مخاطر عند إدخال البيانات ومعالجتها ومن ثم الحصول على المخرجات، لذا سنقوم بتحديد لأهم هذه المخاطر التي من شأنها تضليل مصداقية القوائم المالية.

1-2-1 نظام المعلومات:

يعد نظام المعلومات المصدر الأساسي لتزويد الإدارة بالمعلومات المناسبة لعملية إتخاذ القرارات الإدارية، فهو عبارة عن مجموعة من المكونات المرتبطة ببعضها البعض بشكل منتظم من أجل إنتاج المعلومات المفيدة، وإيصالها إلى المستخدمين من أجل مساعدتهم في أداء الوظائف الموكلة إليهم.

• تعريف نظام المعلومات:

يعرف نظام المعلومات على أنه "مجموعة موارد منظمة، من وسائل وبرامج وموظفين ومعطيات وإجراءات تسمح بجمع ومعالجة وتخزين وإيصال المعلومات في شكل معطيات أو صور،... في المؤسسة". (8)

كما يعرف على أنه "إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد [البشرية والآلية] لتحويل المدخلات إلى بيانات لتحقيق أهداف المشروع". (9)

• مكونات نظام المعلومات:

ويقصد بها الأجزاء المادية للنظام التي تساعده على القيام بمهامه وتتضمن ما يلي:

الأجهزة: وتشمل كل من الهاتف، الفاكس، الآلات الحاسبة، الحواسيب...

وسائل حفظ وتخزين البيانات: وتتكون أساسا من الملفات والمستندات والأسطوانات المغنطة.

البرامج: وهي خاصة بنظام المعلومات الذي يستخدم للحواسب الالكترونية فقط، وهناك برامج

خاصة بتشغيل الحاسب نفسه، وبرامج تطبيقية للوظائف المختلفة...

الأفراد: أي العنصر البشري الذي يعتبر أهم جزء مادي لنظام المعلومات، لأنه يسمح بتشغيل هذا النظام.

قاعدة البيانات: هي المادة الخام الأساسية التي يتم من خلالها تنفيذ تعليمات البرامج التطبيقية للحصول على معلومات.

إجراءات التشغيل: هي جزء من الأجزاء المادية للنظام، عادة ما تكون في شكل دليل تشغيل يتضمن العمليات الخاصة بإعداد البيانات وكيفية إدخالها والتعليمات الخاصة باستخدام وتشغيل الحاسب.

ومن مهام نظام المعلومات إدخال المعلومات أو تجميعها، ومن ثم معالجتها وتخزينها، وبإمكانه أيضا تحديث البيانات والعمل على استدعائها عند الحاجة، والرقابة وحماية البيانات من التلاعبات، ونتاج المعلومات التي تعتبر آخر وظيفة لنظام المعلومات ووضعها في يد المستخدمين. (10)

1-2-2 نظام المعلومات الإداري: ص 21

يعتبر نظام المعلومات الإداري من أهم الأنظمة على مستوى المؤسسة. ويعرف على أنه مجموعة من النظم التي تتعامل مع كل أنشطة المعلومات واتخاذ القرارات المرتبطة بعمليات المنظمة، وذلك بغرض زيادة فعالية وكفاءة المنظمة من خلال توفير المعلومات ودعم القرارات. (11) ويمكن تصنيفه حسب الوظائف الآتية:

- **نظام معلومات الموارد البشرية:** يزود إدارة الموارد البشرية والإدارة العليا وغيرها من الأنظمة المرتبطة بها بالبيانات والحقائق الخاصة بالعنصر البشري في المنظمة، وهذا من أجل مساعدة هذه الإدارة على اتخاذ قراراتها المتعلقة بنشاطاتها المختلفة.
- **نظام المعلومات الإنتاجي:** هو ذلك النظام الذي يزود إدارة الإنتاج والإدارة العليا وغيرها من الأنظمة المرتبطة به بالبيانات والمعلومات المختلفة.
- **نظام المعلومات التسويقي:** يهدف هذا النظام إلى دراسة السوق، إعداد الاستراتيجيات التجارية وضمان توزيع المنتجات في الأوقات المعنية وفي أماكن البيع المحددة مسبقا لتلبية احتياجات المستهلك. ولكل نظام معلومات من الأنظمة السابقة مدخلات، معالجة ومخرجات.

● **نظام المعلومات المحاسبي:** يعتبر من أهم الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات الإداريين نظرا لخصوصيته في مجال التسيير بصفة عامة واتخاذ القرارات بصفة خاصة، فهو يتصف بالشمول لامتداده إلى كافة أنشطة المؤسسة، ويوفر المعلومة المتعلقة لكل النشاطات لمختلف المستويات الإدارية.

1-2-3 تعريف تكنولوجيا المعلومات:

تعرف تكنولوجيا المعلومات على أنها عبارة عن كل التقنيات المتطورة التي تستخدم في تحويل البيانات بمختلف أشكالها إلى معلومات بمختلف أنواعها والتي تستخدم من المستفيدين في كافة مجالات الحياة.....(12)

وعرفها آخرون على أن تكنولوجيا المعلومات تتضمن جميع أنماط التوليفة المستخدمة على نطاق واسع في أنشطة معالجة وتخزين البيانات واسترجاع وعرض المعلومات بأشكالها المختلفة ومجالات تطبيقها المختلفة. (13)

● مخاطر تكنولوجيا المعلومات:

مع التطور الكبير في تكنولوجيا المعلومات فإنه أصبح هناك تقليد بنشر القوائم المالية عبر شبكة الانترنت بعد أن يتم إدخالها كبيانات من خلال هذه التقنية [تكنولوجيا المعلومات] للخروج بمعلومات مالية مفيدة ونشرها إلكترونيا، وبهذه الطريقة أصبح هناك تساؤلات حول مخاطر هذه التقنية.

ومن المخاطر العديدة حول استخدام تكنولوجيا المعلومات في المنظمات وفقا للدراسة التي أعدت من قبل لجنة تكنولوجيا المعلومات التابعة للجنة معايير التدقيق الدولية IFAC عام 2002 تحت

عنوان THE BUSINESS AND THE ACCOUNTANT الى:

1- مخاطر بيئة تكنولوجيا المعلومات وتشمل:

1-1 مخاطر البنية التحتية المتعلقة بتكنولوجيا المعلومات ومنها:

- عدم مناسبة إجراءات منع السرقة والوصول غير المشروع للمعلومات
- الكوارث منها الطبيعية والمفتعلة
- غياب أو عدم سلامة الإجراءات الكافية للمساندة والدعم

- عدم كفاية التشفير
- 1-2 مخاطر متعلقة بتطبيقات تكنولوجيا المعلومات ومنها:
 - التغيرات الغير موثقة في البرامج المستخدمة
 - عدم كفاية ضوابط الإدخال والإخراج
 - عدم كفاية إجراءات تأمين أمن البرمجيات المتصلة بأمن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات.

ولذلك يجب أن يكون هناك طريقة لمراقبة هذه التقنية والمحافظة على المعلومات الموجودة عليها من الأخطار التي تواجهها.

3- مخاطر البيئة الاستراتيجية والناشئة من العوامل الخارجية

غالبا ما يكون لعوامل البيئة الخارجية تأثيرات ضاغطة على المؤسسة، الشيء الذي يحتم عليها البحث في كيفية التعامل معها وذلك بالاستغلال الإيجابي منها، ومحاولة علاج و تجنب السلبي الذي تكون نتائجه غير مرغوبة.

3-1 مخاطر البيئة الخارجية الخاصة:

وتعرف بمخاطر بيئة النشاط وتضخم المخاطر الناتجة عن التغيرات الأكثر احتكاكا وتفاعلا مع المؤسسة وتمثل في:

مخاطر المستهلكين: نظرا لاعتبار المستهلكين الركيزة الأساسية لنشاط أي مؤسسة ونجاحها فإنهم يعتبرون سلاحا ذو حدين، وتمثل مخاطرهم في إمكانية تغير أذواقهم وتفضيلاتهم مما قد يتسبب للمؤسسة خسائر ناتجة عن رفضهم منتجاتها وإن لم تتناسب مع ميولهم ورغباتهم وهو ما يعرف بمخاطرة خسارة العملاء (Customer loss risk).

مخاطر الموردين: يعتبر الموردون الأفراد والمنظمات الذين يقومون بتزويد المؤسسة بالمدخلات الضرورية لذا فان المخاطر الناجمة عنهم تكمن في إمكانية التبعية الدائمة للمؤسسة لهؤلاء الموردين خصوصا إذا كانت تعتمد على عدد قليل منهم، مما يجعلها ضعيفة في مساومتهم وبالتالي فإنهم يشكلون خطرا على هوامش أرباحها، بالإضافة إلى مخاطر تتمثل لأي إمكانية أن يكونوا منافسين لها في المستقبل. (14)

مخاطر الوسطاء: يعتبر الوسطاء همزة الوصل بين المؤسسة وعملائها المستهدفين وعليه فإن المخاطر المتعلقة بهم تكون ناتجة عن إمكانية تبعية المؤسسة لهم ، إذا ما كانت تعتمد على عدد قليل من الوسطاء مما يجعلها الطرف الأضعف في المساومة وبالتالي يؤثر على هامشها الربحي ، كما توجد مخاطر منافستهم لها مستقبلا.

مخاطر المنافسة: تعتبر المنافسة كلها مخاطر بالنسبة لأي مؤسسة مهما كان حجمها ونوعها، حيث تسعى كل المؤسسات في السوق دائما إلى توسيع حصتها السوقية على حساب باقي المؤسسات من خلال استقطاب عملائها سواء عن طريق التميز المعنوي القائم على الدعاية والإشهار الضخم أو التميز المادي القائم على تطوير منتجات جديدة ومبتكرة من خلال سياسات تسعيرية أو توزيعية أقوى، وبطبيعة الحال تختلف القدرة على جلب أكبر المزايا التنافسية من مؤسسة إلى أخرى وهنا دائما نرجع إلى إمكانيات المؤسسة ومواردها المالية لأن وسائل الدعاية والإشهار تعتبر دائما مكلفة وذات تكاليف عالية.

المخاطر المرتبطة بالبيئة الخارجية العامة: وتشمل كل المخاطر الناتجة عن كل القوى والعوامل البيئية التي تعمل في ظلها جميع المؤسسات، والتي تؤثر عليها بشكل مباشر وغير مباشر إلا أن مثل هذه المخاطر لا يمكن السيطرة عليها وتمثل في:

مخاطر البيئة الطبيعية، مخاطر البيئة السياسية و التشريعية، مخاطر البيئة الاقتصادية، ومخاطر البيئة الاجتماعية.

الخاتمة

التدقيق مر بمراحل تطور مختلفة وعرف انواعا من الانماط ذات العلاقة باحتياجات المستخدمين ويعد التدقيق القائم على المخاطر نوع حديث يستجيب لمتطلبات البيئة المحاسبية المعقدة والأكثر تكنولوجيا مما جعل درجة الخطر كبيرة وعمق فجوة التوقعات مما طرح اشكالات لم تكن معروفة في السابق وتتطلب الحلول المناسبة وهذا ما شجع الاكاديميين والباحثين في مجال التدقيق بالبحث والتمحيص في ما يعرف بالتدقيق القائم على المخاطر وتوصلوا الى نتائج جد مشجعة وضمن هذا التوجه تدخل دراسة الباحثة وتوقع ان تدرس الجانِب التطبيقِي منه باسلوب كمي حديث للحصول على دقة وصحة اختبار الفرضيات،

الهوامش

1. عبد الله، خالد أمين، علم تدقيق الحسابات. الناحية النظرية، عمان، دار وائل للنشر، ٢٠٠٤، ص ١٤
- 2 العبداني، محمد هادي، المراجعة والتدقيق بين النظرية والتطبيق، اليمن، المكتبة المركزية، الطبعة الأولى، ١٩٩٩، ص ١٨٥
- 3المطارنة، غسان فلاح، تدقيق الحسابات المعاصر، الناحية النظرية، عمان، دار المسيرة، ٢٠٠٦، ص ١٣
4. Moeller Robert & N. With " Brink's Modern internal Auditing" , Wiley & sons , 1999 .
- 5علي والسيد، عبد الوهاب نصر شحاتة، السيد شحاتة، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة في بيئة تكنولوجيا المعلومات وعولمة أسواق المال، الواقع والمستقبل، الاسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٦، ص ٤٩٨
- 6 Knorath Larry. F, (Auditing : Arisk Analysis Approach) 5th edition,2001,P. 973
- 7Boynton. William. C , & other (Modern Auditing) seventh edition, Jonh wiley & sons , 2001
- 8 [الصحن، عبد الفتاح محمد ، وآخرون ، أسس المراجعة الخارجية، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2008]
- 9محمد سليمان، الإبتكار التسويقي وأثره على تحسين أداء المؤسسة، مذكرة ماجيسر، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة المسيلة ، 2007، ص. 115
- 10 نفس المرجع السابق، ص: 116
- 11 علي عبد الله سراج، خصائص المعلومات القاعدية لبناء قرارات الانتاج التي تسمح بالأسبقية التنافسية في إطار الاستراتيجية التنافسية، أطروحة لنيل درجة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص 39
- 12 كمال الدين مصطفى الدهراوي، سمير كامل محمد، نظام المعلومات المحاسبية، دار الجامعة الجديدة، 2002، ص: 15
- 13 هلال دحمون، المحاسبة التحليلية نظام معلومات للتسيير ومساعد على اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص: 57
- 14 فايز جمعة النجار، نظم المعلومات الإدارية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2005، ص: 19
- 15 السالمي ، علاء، تكنولوجيا المعلومات، ط1، دار كحلول، عمان ، 1997، ص: 09
16. ياسين، سعد، أساسيات نظم المعلومات الادارية وتكنولوجيا المعلومات، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص: 20
- 17 فاتح مجاهدي، إدارة المخاطر البيئية التسويقية بالاعتماد على نظم معلومات الأعمال، ملتقى دولي حول استراتيجية إدارة المخاطر في المؤسسات، جامعة الشلف، 25/26 نوفمبر 2008 ص: 11